

"لن أنسى هذه المذبحة"

مدنيون محاصرون في معركة الرقة _ سوريا

ملخص

تتسبب معركة الرقة، العاصمة المزعومة والمعقل الرئيسي للجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" (تنظيم الدولة)، بمقتل أعداد كبيرة من المدنيين المحاصرين تحت النار في المدينة. فمنذ بدء "قوات سوريا الديمقراطية"¹ وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة² (قوات التحالف) المرحلة الأخيرة من العملية العسكرية لإعادة السيطرة على الرقة، في 6 يونيو/حزيران 2017، تعرض المدنيون لعاصفة من الهجمات الأرضية والجوية، بينما شدد تنظيم الدولة من استخدامه لهم كدروع بشرية وقام بقتل من يحاولون الهروب من المناطق الخاضعة لسيطرته.

وفي الوقت نفسه، شنت قوات الحكومة السورية- التي بدأت عملية عسكرية، بدعم روسي، لاستعادة السيطرة على المناطق الواقعة إلى جنوب نهر الفرات من تنظيم الدولة- هجمات عشوائية أدت إلى مقتل أو إصابة سكان مدنيين. ومع اشتداد وطأة القتال في المراحل النهائية من المعركة، يُخشى أن تتفاقم المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون.

فقد أدت الهجمات بالمدفعية والضربات الجوية التي تشنها قوات التحالف، عادة بالاستناد إلى إحصائيات تقدمها "قوات سوريا الديمقراطية"، إلى مقتل مئات المدنيين منذ بدء العمليات العسكرية لاستعادة السيطرة على المدينة.³ وقد تكون بعض الخسائر في أرواح المدنيين قد نجمت عن ضرب الأهداف الخطأ من قبل "قوات سوريا الديمقراطية". ففي أبريل/نيسان 2017، قالت قوات التحالف إن الخطأ في الإحصائيات التي زودتها بها "قوات سوريا الديمقراطية" قد أدت إلى مقتل 18 من مقاتلي هذه القوات نفسها،⁴ ولكن لم ينشر التحالف حتى الآن أي معلومات على الملأ تشير إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين بسبب حوادث مشابهة.

وفضلاً عن ذلك، فإن لقذائف المدفعية الموجهة وغير الموجهة، وللصواريخ الموجهة والقنابل التي تلقى من الجو وتستعملها قوات التحالف، وكذلك لقذائف الهاون التي تستعملها "قوات سوريا الديمقراطية"، آثاراً مدمرة واسعة النطاق، ولذا فإن ثمة مجازفة كبيرة في أن تلتحق هذه الأسلحة الأذى

¹ "قوات سوريا الديمقراطية" ائتلاف لجماعات مسلحة بقيادة كردية تأسس في أكتوبر/تشرين الأول 2015 ويضم مقاتلين من مختلف الطوائف العرقية والدينية، كما يسيطر على مناطق واسعة من شمال سوريا ويقود المجهود العسكري الرامي إلى إعادة السيطرة على الرقة، بالشراكة مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

² يقوم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ويضم أكثر من 30 دولة تشارك في عملية الرقة العسكرية، بعمليات عسكرية في سوريا والعراق منذ 2014. وأنشأته ابتداءً وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، تحت اسم "قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب"، في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014. انظر <http://www.inherentresolve.mil/>

³ طبقاً للمعلومات المتوافرة لمنظمة العفو الدولية، تتكفل قوات الولايات المتحدة بجميع الضربات الجوية تقريباً في عملية الرقة العسكرية، بينما تقوم دول أخرى أعضاء في التحالف بنسبة صغيرة منها، كما إن قوات الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تشن هجمات برية (بالمدفعية) من بين أعضاء التحالف، إلى جانب "قوات سوريا الديمقراطية"، التي تقاتل بأسلحة أخف وبمدافع الهاون من عيار 120 مم. وتقدم "قوات سوريا الديمقراطية"، التي تقاتل على الأرض، الإحصائيات لقوات التحالف بالنسبة للأهداف التي ستصف بالمدفعية أو بضربات جوية. انظر على سبيل المثال: <http://uk.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-syria-raqqa-idUKKBN18Z2FH> ; <https://www.youtube.com/watch?v=vKqHrFP9L4> ; <http://www.al-monitor.com/pulse/afp/2016/11/syria-conflict-jihadists-raqa.html>

⁴ إحصائيات خاطئة تتسبب بإصابات في صفوف القوات الشريكة، 13 أبريل/نيسان 2017 - <http://www.inherentresolve.mil/News/News-Releases/Article/1150611/misdirected-strike-results-in-partnered-force-casualties/>

بالمدنيين عند استعمالها في المناطق السكنية. وتشير شهادات متواترة لأشخاص كانوا مقيمين في المدينة، وفروا منها في الآونة الأخيرة، إلى إطلاق زخات من قذائف المدفعية غير الموجهة على الأحياء السكنية للمدينة استهدفت فيها مناطق تبلغ مساحتها مئات الأمتار، عوضاً عن توجيهها إلى أهداف عيانية- وهذا أمر يمكن أن يشكل، إذا ما ثبتت صحته، ليس فحسب هجمات غير متناسبة، وإنما عشوائية أيضاً.⁵

ويوثق هذا التقرير مقتل 95 مدنياً، بينهم 41 طفلاً و25 امرأة، ذهبوا ضحية القصف الذي قامت به قوات التحالف/"قوات سوريا الديمقراطية" على الرقة؛ وكذلك مقتل 30 مدنياً، بينهم 16 طفلاً و3 نساء، جراء القصف الجوي من قبل قوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا لمناطق في جنوب الرقة. وهؤلاء جزء من إجمالي 176 مدنياً قتلوا، 146 منهم على يد قوات التحالف/"قوات سوريا الديمقراطية"، بمن فيهم 60 طفلاً و42 امرأة، داخل الرقة وفي محيطها، في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2017،⁶ في سياق العملية العسكرية الجارية، وهي حالات قامت منظمة العفو الدولية بتفحصها عبر بحث أجرتها لإعداد هذا التقرير. وهذه مجرد عينة صغيرة لنمط أوسع نطاقاً من قتل المدنيين.

يستخدم مقاتلو تنظيم الدولة، بدورهم، مقذوفات غير متطورة أو موجهة، بما في ذلك قذائف هاون محلية الصنع، وجملة أنواع من العبوات الناسفة اليدوية الصنع، بما في ذلك السيارات المفخخة، وهي جميعاً تشكل بطبيعتها خطراً قاتلاً بالنسبة للمدنيين. وفضلاً عن ذلك، ثمة خطر شديد على حياة السكان المدنيين نتيجة تبادل القصف بين الأطراف المتحاربة، نظراً لمضاعفة مقاتلي تنظيم الدولة جهودهم لمنع المدنيين من مغادرة المدينة، واستخدامهم كدروع بشرية، لدى شنهم هجمات ضد "قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف، انطلاقاً من المناطق المأهولة. وأبلغ أشخاص تمكنوا من الهروب من المدينة في الآونة الأخيرة- وسط مخاطر جمة- منظمة العفو الدولية أن مقاتلي تنظيم الدولة قد زرعوا الألغام والشراك المتفجرة على الطرق التي يمكن أن يسلكها المدنيون ممن يحاولون الهروب، ويطلقون النار عليهم.

وفي غضون ذلك، شنت قوات الحكومة السورية، مدعومة من القوات الروسية، عمليات قصف جوي عشوائية ضد البلدات والقرى ومخيمات النازحين المدنيين الواقعة على الضفة الجنوبية لنهر الفرات. وطبقاً لشهادات متواترة أدلى بها ناجون، استخدمت في بعض عمليات القصف هذه قنابل عنقودية محرمة دولياً، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 18 مدنياً وجرح العشرات في يوليو/تموز 2017.

ولا بد من ملاحظة أن المدنيين في المدينة محاصرون ويتعرضون للقصف من جميع الجهات مع تصاعد الأعمال القتالية. ويشكل سلوك مقاتلي تنظيم الدولة، الذين يختبئون وسط السكان المدنيين، تحدياً خطيراً للقوات التي تقاتل ضد تنظيم الدولة، ويزيد بصورة كبيرة من مخاطر إلحاق الأذى بالمدنيين.

إلا أنه وبغض النظر عن هذه التحديات، وفي واقع الحال بسبب منها، فإن من واجب جميع الأطراف المشاركة في النزاع أن تتخذ كافة الاحتياطات الممكنة لتقليل حجم الأذى الذي يمكن أن يلحق بالمدنيين إلى الحدود الدنيا؛ والتقييد التام بقواعد القانون الدولي الإنساني، عند التخطيط للضربات والهجمات وتنفيذها- بما في ذلك إلغاء الهجمات التي يحتمل أن تشكل هجمات عشوائية أو غير متناسبة أو غير مشروعة، ووضع حد لاستعمال الأسلحة المتفجرة التي تلحق أضراراً واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، وفقاً للحظر المفروض بموجب أحكام القانون الدولي على الهجمات العشوائية وغير المتناسبة.

⁵ وصف الأهالي ضربات استخدمت فيها ست قذائف أو 12 قذيفة مدفعية وسقطت على شارعهم أو حوله واحدة تلو الأخرى، ما يتطابق مع عمليات إطلاق زخات من قذائف المدفعية غير الموجهة.

⁶ باستثناء حالتين من الضربات الجوية في مايو/أيار 2017.

توصيات

لدى شن "قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عمليتهما العسكرية المشتركة لاستعادة السيطرة على الرقة والمناطق المحيطة بها، كانت أنماط سلوك تنظيم الدولة قد اتضحت تماماً- كما اتضحت المخاطر التي يشكلها ذلك على السكان المدنيين المحاصرين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة. فأعضاء التنظيم يختبئون وسط السكان المدنيين ويستخدمون المدنيين كدروع بشرية، كما يمنعونهم من مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرتهم، بما في ذلك عن طريق تلغيم طرق المغادرة وزرعها بالشرار المتفجرة، وإطلاق النار على من يفرون، واستخدام المدنيين كغطاء للتفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة التي يستهدفون بها "قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف.

وفضلاً عن أن مثل هذه التصرفات تشكل جرائم حرب، فإنها تطرح تحديات خطيرة أمام "قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف، وتجعل من الصعب عليها التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية المشروعة، وتجنّب إلحاق الأذى بالمدنيين، وتوفير طرق النجاة الآمنة للمدنيين المحاصرين. بيد أن انتهاكات تنظيم الدولة لقوانين الحرب لا تعفي القوات التي تقاتل التنظيم، بأي صورة من الصور، من واجبها في انتقاء الأهداف المشروعة، وفي قصفها على نحو غير عشوائي ومتناسب، وفي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين إلى الحدود الدنيا.

وتشير المعطيات التي توصل إليها هذا التقرير الموجز بقوة إلى أن هذا لم يكن واقع الحال في جميع الأحوال. وفضلاً عن ذلك، فإن خطر تعرض المدنيين للأذى سيتعاظم، على ما يبدو، مع بدء المعركة لاسترداد المناطق الواقعة في وسط الرقة. ومن الممكن، لا بل من الواجب، اتخاذ المزيد من الاحتياطات للحفاظ على أرواح المدنيين المرتهنين لتطورات النزاع، وتسهيل عبورهم الآمن بعيداً عن مواقع الاشتباك وأخطاره.

وبناء على ما توصل إليه هذا التقرير الموجز من معطيات، فإن منظمة العفو الدولية تتقدم بالتوصيات التالية إلى أطراف النزاع:

"قوات سوريا الديمقراطية" وقوات التحالف

- التقيد التام بقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء التخطيط للضربات والهجمات وتنفيذها، بما في ذلك إلغاء الهجمات عندما يتبين بأنها يمكن أن تكون عشوائية وغير متناسبة، أو غير مشروعة.
- التصويب على الأهداف المعروف بأنها معادية فقط، ووضع حد لاستهداف فئة بأكملها من الأهداف المدنية مثل القوارب.
- وقف استخدام الأسلحة المتفجرة التي تلحق أضراراً بمساحات واسعة، من قبيل القصف بقذائف المدفعية، في المناطق المأهولة بالسكان، طبقاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية وغير المتناسبة.
- افتراض وجود مدنيين في كل مبنى عند الاشتباك مع مقاتلي تنظيم الدولة، بالنظر إلى أن التنظيم يستخدم المدنيين كدروع بشرية، وتعديل الأساليب القتالية لأخذ وجود المدنيين في الحسبان.
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل ما يلحق بالمدنيين من أضرار، بما في ذلك توجيه إنذارات فعلية إلى السكان المدنيين الموجودين في المناطق المنوي قصفها بصورة مسبقة.
- اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الإخلاء الآمن للمدنيين من الرقة، بما فيها، وحيثما يكون ذلك ممكناً، فتح ممرات آمنة للمدنيين حتى يتمكنوا من الفرار، وتقديم التوجيه اللازم للمدنيين كي يسلكوا طرق الإخلاء الآمنة.

سلطات دول التحالف

- إنشاء آلية مستقلة تكلف بمهمة ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة بشأن أية حوادث تتوافر عنها معلومات ذات مصداقية، ويتبين أن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني قد رافقتها، وإعلان ما تتوصل إليه التحقيقات من معطيات على الملأ. وتقديم كل عون ممكن لهيئات التحقيق الأخرى ذات الأهلية، بما في ذلك "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة".⁷

⁷ أنشئت "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة" من قبل الجمعية العام للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2016 بغرض "المساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي والمرتبكة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس/آذار 2011". انظر:

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/71/L.48

- ضمان مقاضاة أي فرد تتوافر أدلة مقبولة على أنه مسؤول عن جرائم حرب إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات نزيهة دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.
- التوقف فوراً عن توفير الأسلحة أو التدريب أو الدعم، من أي نوع، لأية جماعات مسلحة أو ميليشيات يتبين أن أعضائها مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب أو سواها من الانتهاكات لقوانين الحرب.
- تقديم معلومات دقيقة للجمهور بشأن جميع الهجمات التي تشن، بما في ذلك معلومات تفصيلية حول موقعها وهدفها وأنظمة تنفيذها والأسلحة المستخدمة فيها.
- إصدار تقارير تفصيلية وعلنية وشفافة في الوقت المناسب بشأن الضربات التي تشن وتؤدي إلى وفيات أو إصابات في صفوف المدنيين، وإلى أضرار للمدنيين أو للممتلكات المدنية والبنية التحتية. والتوسع في أساليب التحقيق لتشمل مقابلات على الأرض مع الضحايا والشهود.
- إنشاء آلية فعالة لتقديم الجبر الفعال للمدنيين الذين تلحق بهم أضرار جراء ضربات التحالف، بما في ذلك ترصيد الموارد الكافية للميزانية وصرفها، وضمن اتخاذ جميع التدابير التشريعية والنظامية لتقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم (بما في ذلك التعويض المالي ورد الاعتبار وإعادة التأهيل والإرضاء وضمانات عدم التكرار).
- الانضمام إلى "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" إذا لم تكن الدولة طرفاً في الاتفاقية، وإصدار إعلان بشأن قبول الولاية القضائية "للمحكمة الجنائية الدولية" اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002.
- ما لم تكن الدولة طرفاً، الانضمام إلى "الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية" (البروتوكول الثاني)؛ وكذلك إلى "الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة" (البروتوكول الأول).
- وبالنظر إلى سياسة الولايات المتحدة المتعلقة "بالتدابير المتخذة قبل الضربات وبعدها لمعالجة الإصابات في صفوف المدنيين جراء عمليات الولايات المتحدة التي تنطوي على استخدام للقوة"⁸، تدعو منظمة العفو الدولية حكومة الولايات المتحدة أيضاً إلى اتخاذ التدابير التالية، طبقاً لمحتوى الأمر التنفيذي:
- إجراء مراجعة بشأن مدى فاعلية العمليات الراهنة لمنع الإصابات في صفوف المدنيين والتخفيف منها، بما في ذلك أنظمة وأساليب الإنذار، بغية تعديل هذه الأساليب والخيارات المتعلقة بالأسلحة في ضوء ممارسات تنظيم الدولة.
- إعلان المعلومات المتعلقة بالآليات الهادفة إلى تقليص الضرر الذي يلحق بالمدنيين على الملأ، بما في ذلك عمليات التدريب والتخفيف من الأضرار الجانبية.

الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية

على الرغم من أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التواصل بصورة مباشرة مع الجماعة المسلحة التي تسمى نفسها "الدولة الإسلامية"، فإن المنظمة تناشد الجماعة بأن تتخذ التدابير التالية:

- التوقف فوراً عن استخدام المدنيين كدروع بشرية، وعن استهداف طرق النجاة التي يسلكها من يرغبون في الفرار بزرع الألغام/والشراك المتفجرة فيها، والسماح بإخلاء المدنيين الراغبين في الفرار من أتون النزاع وتسهيل ذلك.
- التوقف فوراً عن استخدام المستشفيات وغيرها من الأعلام المدنية المحمية كأماكن لتمرکز مقاتليها أو كمواقع عسكرية، ووضع حد لاستخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، كالعبوات الناسفة المصنوعة يدوياً.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية/الآلية الدولية المحايدة والمستقلة

- ضمان المراقبة للوفيات والإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن تسيير الأعمال العدائية من قبل جميع أطراف النزاع في عملية الرقعة، وباقي العمليات العسكرية في سوريا، وتوثيقها ونشر المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب.

⁸ كما ورد في الأمر التنفيذي رقم 13732، الذي وقعه رئيس الولايات المتحدة في 1 يوليو/تموز 2016. انظر: <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/FR-2016-07-07/pdf/2016-16295.pdf>



- مساعدة سلطات التحالف والدول المشاركة فيه على إنشاء آلية للتحقيق فيما يحدث في الرقة وعلى إدارة هذه الآلية، بغرض المحاسبة على ما يُرتكب من انتهاكات وجبر الضرر.

الحكومتان السورية والروسية

- التوقف عن استخدام الذخائر العنقودية المحرمة دولياً والاندضمام إلى "اتفاقية الذخائر العنقودية"، ووقف استخدام الذخائر غير القابلة للتصويب بدقة، بما في ذلك البراميل المتفجرة العشوائية بطبيعتها، والامتناع عن شن هجمات غير متناسبة أو عشوائية بأسلحة تقليدية على المناطق المدنية.
- التعاون التام مع "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" و"الآلية الدولية المحايدة والمستقلة"، وتسليم جميع الموظفين الرسميين الذين يشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم حرب.

المجتمع الدولي

- ينبغي على الدول التي تقدم المساعدات العسكرية أو تنقل معدات عسكرية إلى "قوات سوريا الديمقراطية" أن تجري تقييماً صارماً لاحتمال أن تستخدم الأسلحة التي يجري النظر في إرسالها من جانب القوات المزمع إرسالها إليها، أو من جانب أطراف أخرى يتم تحويل وجهة الأسلحة إليها، لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو لتسهيل ارتكابها.
- ضمان تخصيص الموارد الضرورية لتطهير جميع مناطق الرقة الموبوءة بالعبوات غير المتفجرة وتلك المصنعة يدوياً على وجه السرعة، وضمان استكمال عملية التطهير قبل تشجيع الأهالي على العودة إلى المدينة.
- ينبغي على جميع الحكومات أن تزيد، على وجه السرعة، من الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية للمدنيين الفارين من أتون القتال في الرقة.